جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تقرير
فحص محدود للقوائم المالية الدورية
للشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) في ٣٠ /٦/ ٢٠٢٦

****

الي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات).

المقدمـة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المرفـــقة للشـــركة المصرية للأقـــمار الصناعية (نايل سات) "شركة مساهمة مصرية "في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة و الإيضاحات المتممة الأخري . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج علي القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصـــنا المحدود طبقا للمعيار المصـــري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول علي تأكيد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشـــافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية.

أساس ابداء استنتاج متحفظ :

الأصول الثابتة :

بلغت تكلفة حساب الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مبلغ نحو ٥٥٣,٤٥٩ مليون دولار وبلغ مجمع اهلاكها مبلغ نحو ٢٩٦,٦٣٤مليون دولار وصافي قيمتها مبلغ نحو٢٥٦,٨٢٥ مليون دولار.

وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

- **سبق الاشارة إلي:**

أن سجلات الأصول و الموجودات الممسوكة في الشركة لا توضح ما تم من إضافات و إستبعادات لكل أصل علي حدي خلال عمره الإنتاجي مما تعذر معه الوقوف علي ماهية هذه الأصول و تكلفة إقتناء كل أصل علي حدي بدقة و صحة الإهلاك فضلاً عن عدم توصيف بعض الأصول وفق ما هو وارد بفواتير شرائها و كشوف جردها مما يفقد قدر كبير من السجلات أهميتها و تصعب معه إجراء المطابقات الواجبة مع نتائج الجرد الفعلي وا ن لجنة المطابقة لجرد أصول وموجودات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ افادت بانه جاري التحقق من وجود بعضها و وجود أصول مهلكة دفترياً وغير صالحة وجاري إستبعادها (العدد والأدوات المدرجة بكشوف العهد الشخصية / أجهزة الكمبيوتر / الأثاث) و تحديث السجلات لتتماشي مع الجرد الفعلي وتحديد صلاحيتها لإجراء التسويات اللازمة تباعاً.

و علي الرغم من افادة الشركة بردها انه يتم الاضافة الي سجل الأصول الثابتة وفقا للبيانات المتاحة الواردة وانه جاري العمل علي استكمال بيانات توصيف الأصول وكذلك ان لجنة المطابقة تقوم بدراسة سجل الأصول لإستبعاد الأصول المهلكة دفتريا وغير صالحة للإستخدام وعمل التسويات المالية اللازمة فى المراكز اللاحقة للميزانية الختامية المنتهية فى ٣١ ديسمير ٢٠٢٥ تبين عدم الانتهاء من تحديث السجلات واجراء التسويات المالية اللازمة

يتعين استكمال تحديث وتطوير سجل الاصول الثابتة والانتهاء من اعمال المطابقة واتخاذ الاجراءات اللازمة بشان الاصول المهلكة دفترياً وغير صالحة واجراء التسويات اللازمة والافادة

- بلغت تكلفة الاصول الثابتة المهلكة دفتريا بالايضاحات نحو ١٥,٩٨٢ مليون دولار وقد تبين انها ترجع لتاريخ انشاء الشركة منذ عام ١٩٩٧ وما يليه تضمنت اصول مهلكة وغير صالحة للاستخدام طبقاً لما جاء بمحاضر الاشراف علي لجان الجرد بمقرات الشركة بمدينتي اكتوبر والحمام ولم يتم تكهينها او استبعادها حتي تاريخ المركز المالي علي الرغم من تشكيل اكثر من لجنة لهذا الغرض خلال الاعوام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤. بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة فقرة (٦٧) والتي تقضي :"تستبعد المنشأة القيمة الدفترية للأصل الثابت من الدفاتر عند استبعاد الأصل (مثل بيعه أو التخلص منه) أو عندما لا تتوقع تحقيق منافع اقتصادية ..... ".

يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

- سبق وأشرنا في تقاريرنا عدم الإلتزام بأحكام المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة الفقرة (١٣) حيث تقوم الشركة بإظهار نفقات الإحلال والتحسين المرسملة بالسجلات كأصول ثابتة منفصلة رغم عدم قيامها بإستبعاد تكلفة الجزء القديم من حساب الأصل القائم الذي تم إحلاله

ومجمع الإهلاك الخاص به مما يؤدي لتضخم قيم الأصول الثابتة وقد بلغ ما أمكن حصره من أمثلة ذلك نحو ١,١٧٧ مليون دولار وجاء رد الشركة أنه تم معالجة بعض البنود بعد الرجوع إلي القطاعات الهندسية بالشركة وتلك البنود تمثل ٣٩% فقط من إجمالي الحالات السابق إبلاغها للشركة وعلي الشركة حصر ومعالجة الحالات المبلغة والمماثلة بالإضافة إلي ما تم رسملته من أصول ثابتة خلال العام المالي ٢٠٢٥ /٢٠٢٦تمثلت في أعمال تجديد ورفع كفاءة أصول قائمة وإحلالها بأصول جديدة وذلك بدون إستبعاد تكلفة الأصول القديمة وقد بلغ ما أمكن حصره من قيم ذلك نحو ٦٦٨٦٠٩ دولار بيانهم كما يلي :

إحلال وحدات التكييف المركزية بكلاً من مبني الترددات ٢٠١ في اكتوبر والحمام	٢٥٦٥١٣ دولار
إحلال وتجديد وتركيب وحدات تثليج مركزية و عدد ٢ طلمبة مياه مثلجة بموقع الشركة بالسادس من اكتوبر	٣٢٤٩٠٠ دولار
السنترال الجديد	٨٧١٩٦ دولار

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه وإجراء التصويب اللازم.

- تضمنت الأصول الثابتة بند (أراضى) نحو ١١٦,٢٠٦ مليون جنيه مصرى بما يعادل نحو ٢١,١٣١ مليون دولار أمريكى تمثل قيمة شراء أرض من إتحاد الإذاعة والتلفزيون بمساحة نحو ٦٢,٤٢٩ ألف متر مربع مجاورة لحدود الشركة وذلك منذ عام ٢٠٠٨ ، وقد أفادت الشركة بأن شراء الأرض بغرض التوسعات المستقبلية كما يلي : ٢٢٤٢٨ متر مربع حرم آمن لهوائيات الأقمار الصناعية ٣٣٨٠١ متر مربع تحتوي علي مسارات الكابلات والبنية التحتية للصرف الصحي و أن دراسات الجدوي أوضحت أن بقاء المساحة دون تعديل أفضل للتوسعات المستقبلية ٦٢٠٠ متر مربع صالحة للتسويق، وقد بدأت الشركة في إتخاذ عدة خطوات بغرض التسويق والاستغلال ، إلا أنه لم يتم موافاتنا بالدراسات المستند إليها في التقسيم السابق أو المخططات المستقبلية لإستغلال المساحات الصالحة والغير مستخدمة وقد قامت الشركة في سبتمبر ٢٠٢٤ بتشكيل لجنة بالقرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٤ بغرض اعداد دراسات لاستغلال الارض بغرض التسويق والاستغلال.

يتعين بحث الأمر مع موافاتنا بنتائج اعمال اللجنة وذلك لتحقيق أعلى مردود إقتصادى من الإستثمار بقطعة الأرض المذكورة .

المخزون:

بلغ رصيد حساب المخزون بقائمة المركز المالي فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ١,٥٨٣ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :- :

- لم يتضمن الرصيد قيم أصناف مخزنية منذ سنوات بلغ عددها نحو (١٠٢) صنف وكمياتهم نحو عدد (٧٠٧) بالإضافة إلي إستمرار عدم تضمين رصيد المخزون بقيم عدد (١٣٥) صنف مخزني كمياتهم نحو (٦٧٩) خاصة بالقمر ٣٠١ تم إضافتهم للمخازن بمدينتي ٦ اكتوبر والحمام في ديسمبر ٢٠٢٣

وتواريخ لاحقة ويتم الصرف منها بدون تسعير للوحدات فضلاً عن عدم إستبعاد تكلفة أصول القمر ٣٠١ و التي تم رسملتها في ٢٠٢٢/١١ مما ينتج عنه ظهور قيم كلا من حسابات المخزون و الأصول الثابتة و مجمعات الإهلاك علي غير حقيقتها. وقد سبق و أفادت الشركة بردودها بأنه جاري العمل علي حصر هذه الأصناف وتقييمها إلا أنه حتي تاريخه لم يتم إتخاذ اللازم.

يتعين سرعة الإنتهاء من الحصر والتقييم بغرض إجراء التسويات وإظهار القيمة الحقيقية لبنود المخزون و الأصول و إهلاكاتها ممثلة لحقيقتها بالقوائم المالية والإفادة.

حساب العملاء :-

بلغ رصيد حـــ / العملاء المدين فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٦٦,٦٢٣ مليون دولار قبل خصم الاضمحلال البالغ ١٢,٣٨٤ مليون دولار وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

- وجود أرصدة مستحقة علي بعض العملاء منذ ٢٠٢٥/١٢/٣١ دون تحصيل علي الرغم من وجود حركة معاملات لاحقة مع الشركة بلغ ما أمكن حصره (من رصيد مديونيتها المستحقة السداد حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٥١ مليون دولار) منها ٣٨مليون دولار مديونيات مرحلة برصيد الفتح في ٢٠٢٦/١/١.

يتعين دراسة أسباب عدم تحصيل الشركة لتلك المديونيات والعمل علي سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها مع مراعاة تلافي تضخيم أرصدة مديونيات العملاء بالقدر الذي قد يتعذر معه تحصيلها.

الدائنون والارصدة الدائنة الاخري:

بلغ رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الاخرى في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٩,٦٩٣ مليون دولار وبالفحص تبين ما يلى:.

- قامت الشركة بإثبات نحو ٢,٧٩١ مليون دولار مستحقات رسوم التأمين الصحي الشامل عن جملة الإيراد المحقق ضمن الأرصدة الدائنة دون سدادها بإعتبارها إلتزامات مالية مستحقة السداد إلتزاماً بأحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨. (قانون التأمين الصحي الشامل) و كذا أحكام المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لذات القانون و الخاصة برسوم دعم نظام التأمين الصحي الشامل ونسبتها ٢,٥ في الألف من جملة الإيراد.

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه و مراعاة سرعة السداد لهيئة التأمين الصحي الشامل.

- رصيد دائن بنحو ٩٥ الف دولار عن قيمة الرسوم والضرائب المستحقة لصالح شركة الاتصالات اللبنانية خاص بالبث الفضائى لشركة روتانا للمرئيات والصوتيات معلي منذ عام ٢٠١٩.

يتعين البحث والدراسة واجراء التصويبات اللازمة في ضوء نتائج البحث والافادة.

وافق مجلس الإدارة علي ان تتحمل الشركة ضريبة القيمة المضافة علي المشتريات الواردة من السوق المحلي بحد اقصي ٥ مليون جنية (١٠٠الف دولار) لاجمالي ضريبة القيمة المضافة للفواتير والمستخلصات التي ترد الي الشركة اعتبارا من ٢٠٢٦/١/١ وقد بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المسددة ٣١١٢٥٣ جنيه وحتي صدور تعليمات مصلحة الجمارك في هذا الشأن بجلسته رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٨ وذلك بناءً علي المذكرة المعروضة بشأن " قيام ادارة جمرك المنطقة الحرة بايقاف الاجراءات الخاصة بفتح الشهادات الجمركية من قبل الشركات العاملة بالمناطق الحرة مما تعذر معة دخول البضائع من السوق المحلي وقيام الشركة بمخاطبة الجمرك في ٢٠٢٦/١/١٤ في هذا الشان ولم يرد رد او اي تعليمات بهذا الشأن وأن هناك تعليمات شفهية بانه يجب علي المورد عمل اجراءات فتح الشهادة الجمركية بنفسة او من خلال مفوض جمركي "٠

هذا وقد افادت مصلحة الجمارك المصرية بكتابها المؤرخ ٢٠٢٦/٣/٤ (بان البيان الجمركي يتم ادراجة وفتحة عن طريق المصدر (مالك البضاعة) والمذكور في اقرار هيئة الاستثمار وعلية فيجب ان يكون المصدرين مسجليين بسجل المتعاملين مع الجمارك للتصدير للمناطق الحرة وان يكون ادراج البيانات بمعرفتهم او بواسطة وكلائهم من المخلصين المعتمدين) .

وقد تبين :

١. قيام الشركة بتحميل تلك الضريبة علي تكلفة المشتريات والاصول المرتبطة بها بدلا من قيام الموردين باستيفاء متطلبات التسجيل والاجراءات المقررة وفق التعليمات الجمركية المستحدثة مما نتج عنة تحمل الشركة اعباء مالية لاتقع ضمن التزاماتها الاصلية بموجب قانون الاستثمار ٧٢لسنة ٢٠١٧ (مادة رقم٣٩) .

٢. لم تقم الشركة بالافصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن قيامها بتحمل القيمة المضافة عن الموردين المحليين وما ترتب عليه من اعباء مالية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية الفقرة ١٦(ج) .

نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لالزام الموردين باستيفاء المتطلبات والاجراءات المقررة قانونا مع محاولة التنسيق مع الجهات المختصة لايجاد الية تتفق مع احكام القانون المنظم لنشاط المناطق الحرة قيام الشركة بحصر ومتابعة ماتم تحملتة من ضريبة القيمة المضافة وكذا الافصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية التزاما باحكام المعيار(٣٠) المشار اليه .

- تبين قيام الشركة بالتعاقد مع وزارة التربية والتعليم في ٢٠١٣/٢/١ علي مجموعة من الخدمات منها تاجير مركز اعداد البرامج (غرفة للتحكم في مواد البث التي يتم تشغيلها) بقيمة ايجارية نحو ٤٠ الف دولاروقد تم تجديد التعاقد في عام ٢٠٢٢ بنفس القيمة الايجارية (٤٠ الف دولار)للغرفه علي ان يتم تاجير عدد اربع غرف بمبلغ ١٦٠ الف دولار لمدة ١٠ سنوات دون اعادة النظر في المقابل المالي اخذا في الاعتبار معدلات التضخم والتغيرات الاقتصادية مما يؤثر سلبا علي العوائد الاقتصادية للشركة كما خلا العقد من النص صراحة علي ما اذا كانت القيمة الايجارية متضمنة ضريبة القيمة المضافة او تضاف اليها مما يؤدي الي تحمل اعباء مالية اضافية

هذا وقد تبين قيام وزارة التربية والتعليم استنادا الي الكتاب الدوري رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالية تحصيل الضريبة علي القيمة المضافة وضريبة الجدول علي السلع والخدمات بتوريد نسبة ٢٠% من ضريبة القيمة المضافة تحت حساب الضريبة علي ان تقوم شركة نايل سات بسداد باقي الضريبة

وتقديم الاقرارت الشـــهرية علي الرغم من تمتعها بالاعفاء طبقا للمادة ٤١ من قانون الاســتثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

يتعين:

١. اعادة التفاوض مع وزارة التربية والتعليم لتعديل القيمة الايجارية بما يتناســب مع المتغيرات الاقتصادية مع النص صراحة علي كيفية معالجة ضريبة القيمة المضافة .

٢. مراجعة الموقف القانوني والضريبي للشركة عن النشاط محل التعاقد واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصـحيحه وفقا للقانون حفاظا علي حقوق الشـركة ومنعا لترتيب اثار قد تمتد الي جميع التعاقدات المماثلة والمستقبلية .

٣. ضرورة تضمين العقود المستقبلية مع العملاء اذا كانت القيمة التعاقدية تشمل الضريبة او تضاف اليها ومن يتحملها منعا لاي نزاع او تحميل الشركة اعباء غير مستحقة .

- قامت الشركة بإستئجار عدد (٦) قنوات فضائية من شركة يوتلسات فى ٢٠١٥/١٠ بمبلغ نحو ١٣ مليون دولار علي القمر ١٠٤B هذا وقد بلغت الحيزات غير المستغلة نحو ٩١,٦ ميجا علي القمر يوتلسات تمثل نسبة نحو ٣٣,٦% من إجمالى الحيزات المتاحة البالغة ٢٧٢,٤ ميجا.

نوصى بضرورة العمل على الإستغلال الأمثل للحيزات والقنوات الغير مستغلة لتحقيق عوائد.

- عدم تحقيق ايرادات نشــاط عن الخدمات المتاحة على القمر ٣٠١ تغطى تكاليفه البالغة نحو ٥٠مليون دولار منذ اطلاقة من نحو ٤ سنوات هذا بخلاف التكاليف الغير مباشرة و تبين بشانة الاتي :

- عدم الإنتهاء من المشــروعات المكملة للقمر حيث تم طرح عملية بوابة النفاذ (Gateway) (والخاصة بتشغيل عدد ٦ قناة قمرية ترددات ka band وهي تمثل قنوات لبث الإنترنت عريض النطاق) و تم الإنتهاء من المشــروع و إدراجه ضــمن الأصــول الثابتة بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ و أفادت الشركة ببيان حالة المشروع أن المنظومة جاهزة للعمل و جاري عمل التجارب و لا يوجد أي تعاقدات حتي تاريخه.
- أدرجت الشركة مشروع تطوير هوائي لإستخدامه لخدمة بوابة النفاذ ضمن موازنتها الإستثمارية للعام ٢٠٢٤وللعام ٢٠٢٥ وتم التعاقد مع شــركة فيرتكس الألمانية في ٢٠٢٤/٥/٢٢ لأنها المصنعة للهوائي المطلوب تطويره بمبلغ نحو ٥٧٠ ألف يورو ومدة التنفيذ من ٩ إلي ١٠ شهور ولم يتم الإنتهاء حتي تاريخه حيث لم تتم الإختبارات في الموقع من الشركة المنفذة.
- قامت الشـركة بمحاولة توفير LNB الخاصــة بتشـغيل ترددات الحيز WRC15 وهو ما لم يتم حيث أن إختبارات وحدات (LNB) أشــارت إلى عدم إمكانية التأكد من صــلاحية تلك الوحدات لإســتقبال الترددات في جميع دول منطقة التغطية و عدم القدرة علي الحكم علي كفائتها وجودة أدائها وهو ما يمثل خطورة في الإضرار بسمعة شركة نايل سات وهذا علي الرغم من شراء عدد ١٢ ترددمن شــركة يوتل ســات بنحو٩,٥مليون دولار في ٢٠١٨/٦/٣٠ لتحقيق المردود الاقتصادي من الاستثمار في القمر والإنتهاء من المشروعات الخاصة بتشغيل تلك الترددات من مشروع الضغط الرقمى والوصلات الصاعدة لعدد ٦ وصلات.

وتجدر الإشارة أن الدراسة التسويقية المعدة من قبل الشركة تضمنت عدم إمكانية تسويق ترددات (wrc15) بدون إنتشــار وحدات LNB اللازمة لإستقبالها،كما قامت الشــركة بشــراء عدد خمس

وحدات wrc pll lnb لإجراء التجارب مع العملاء لإستغلال تلك الترددات ليعمل كقمر وسيط في محاولة من الشركة لتسويق تلك الترددات بما يحقق عوائد منه وهو ما لم يتم حيث تبين عدم وجود أي تعاقدات خاصة بتلك الخدمة كما تبين قيام الشركة بالتعاقد مع شركة actox (coporation) لتوريد عدد ٥ فلتر lnb/wrcالمرحلة الاستقبال وعدد ٥ فلتر لمرحلة الارسال بمبلغ نحو ٧٢٠٨دولار لاستكمال التجارب ليعمل القمر ٣٠١ كقمر وسيط لاستغلال الحيز الترددي wrc15 ولم يتم الانتهاء من التجارب الفنية حتي تاريخة

- تبين تأجير قناة إلي وزارة التربية والتعليم في ترددات (WRC15) من اصل ١٢ قناة و إذا ما أخذ في الإعتبار عناصر التكلفة للتشغيل مقارنة بالإيراد المحقق سنوياً بمبلغ نحو ٢,٢٩٧ مليون دولار أمريكي فعلى الشركة بذل مزيد من الجهد نحو تسويق المتبقي من القنوات لتحقيق أفضل عائد إقتصادي.
- عدم تحقيق ايراد من ترددات الجنوب إفريقي البالغة عدد ١٠ قنوات من ٢٠٢٦/١/١ وتاجير وقد قامت الشركة بالتعاقد علي خدمات وصله صاعده للقمر بجنوب افريقيا منذ ٢٠٢٢/٩ بنحو ١١٣ الف دولارهذا ولم يتبين لنا وجود خطة تسويقيه لتحقيق العائد الاقتصادي من تلك الترددات .

- عدم كفاية الدراسة التسويقية الخاصة بالقمر ٣٠١ وهي لاتتعدي كونها توصيف للوضع الحالي للقمر ٣٠١ و ما عليه من ترددات وخدمات وما تم تنفيذه من المشروعات المكملة للقمر والإيراد المحقق من كل أنشطة الشركة والتحديات المتمثلة في بروتوكول التعاون مع الشركة الوطنية للإتصالات والتي تلزم شركة نايل سات بالتسويق للإنترنت الفضائي في مناطق محددة لمدة ٤ سنوات وكذلك الدراسة التسعيرية التي قامت بها شركة متخصصة حتي تتمكن من وضع سياسة تسعيرية للخدمات المقدمة علي القمر ٣٠١ و التي أقرت بإنخفاض الأسعار بنسبة ٤٠% وإشتعال المنافسة وأن الخدمات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا تتضمن خدمات نقل المعلومات والإنترنت بينما يتقلص الطلب علي خدمات البث التلفزيوني وذلك دون التعرض للحلول المقترحة.

نوصي بتكثيف الجهود نحو إستمرار الشركة في العمل علي الإنتهاء من المشروعات المكملة للقمر ٣٠١ بعد تقييم جدواها الاقتصادية مع ضرورة وضع الخطط التسويقية التي تهدف إلي تحقيق أعلي مردود إقتصادي للشركة، و العمل علي توفير وحدات (LNB) لما له من أثر علي إمكانية تسويق تلك الترددات.

- ويرتبط بماسبق ان القمر ٣٠١ تم اطلاقة وبدء التشغيل في ٢٠٢٢/١١ والعمر الافتراضي له ١٨ عام و يتكون من ٣٨ قناة قمرية (ترانسبوردر) متضمنا الي جانب البث التلفزيوني والاذاعي(ku) خدمات وتقنيات جديدة تتطلب سعات تشغيلية اضافية بيانها كالاتي :
  - عدد ٦ قناة قمرية ترددات ka band وهي تمثل قنوات لبث الانترنت عريض النطاق .
  - عدد ١٠ قناة قمرية ترددات ku bandللتغطية علي الجنوب افريقي .
  - عدد ١٢ قناة قمرية ترددات wrc15 لتغطية منطقة حوض النيل وشمال افريقيا .
  - باجمالي عدد ٢٨ قناة قمرية كما تم تنفيذ استثمارت في البنية التحتية (مشروعات مكملة لها وشراء تراخيص وبرامج وغيرها من الفنيات اللازمة لتشغيل تلك الترددات) .

وحيث ان القمر ٢٠١ ينتهي العمر الافتراضـــي له في عام ٢٠٢٨ و يتكون من عدد ٢٦ قناة قمرية في مجال (ku band) وان القمر ٣٠١ هو احتياطي له وســـوف يتم النقل اليه بمجرد خروج القمر ٢٠١ من الخدمة .

ومما ســبق يتبين ان الخدمات الجديدة علي القمر تحتاج الي ٢٨ ترانســبوردر بينما جزء كبير من الســعة سيستهلك لنقل ترددات القمر القائم الي الجديد وعلية في ضـوء محدودية السـعات التشـغيلية علي الشـركة القيام طبقا لمعيار المحاسبة المصـري رقم ٣١ الفقرة رقم(٩) اضـمحلال قيمة الاصـول "علي المنشـاة ان تقدر في تاريخ كل نهاية فترة مالية ما اذا كان هناك اي مؤشـــر علي احتمال حدوث اضـــمحلال في قيمة اصل واذا كان الامر كذلك فانه يجب علي المنشاة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للاصل"
نوصـي بضـرورة قيام الشـركة بالالتزام بالمعيار المشـار الية واجراء اختبار اضـمحلال لتقييم مدي امكانية استرداد القيمة للاصول والبنية التحتية المرتبطة بالخدمات الجديدة علي القمر ٣٠١

- بفحص نظام التكاليف الممســوك بالشــركة تبين أنه لا يفي بالغرض والمتمثل في إمكانية ضــبط تكاليف تأدية الخدمة (تحديد تكلفة الوحدة من الحيز الفضـــائي من إنتاجية كل قمر من الأقمار والخدمات علي حدي) بغرض التســعير (تحديد أســعار البيع للخدمات المؤداة وإبرام عقود العملاء علي أســاســها و منح الخصــم) وتحديد الربحية وتحقيق صــحة الإيراد بالإضــافة إلي تحليل إنحرافات التنفيذ ودراســة مواطن المسـؤلية بشـأنها وهو الأسـاس في تقييم الأداء لنشـاط الشـركة علي جميع المسـتويات مع توفير البيانات الدقيقة اللازمة لمتخذ القرار.

نوصى بضرورة :-

- تطوير نظام التكاليف المطبق حتي يفي بالغرض المعد من أجله من قياس الربحية والرقابة وإتخاذ القرار.
- تحديد السياسة البيعية والإئتمانية والتسويقية والتسعيرية للشركة بصورة واضحة مع بذل المزيد من الجهد للحفاظ على مركز الشركة التنافسى وتعظيم إيراداتها.

الاستنتاج :-

وفي ضـوء فحصـنا المحدود وباسـتثناء ما جاء بتقريرنا عاليه ، لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضـــوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشـــركة فى٢٠٢٦/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الســتة أشــهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

تحريراً في :٢٠٢٦/٩/٢

مدير عام
نائب مدير الإدارة
رباب فوزي طايل
"محاسبة / رباب فوزي طايل"

وكيل الوزارة
النائـــــب الأول
رامي اميل امير
" محاسب / رامى أميل أمير"